المركز العالمي للدراسات السياسية والاستراتيجية

# برنامج تصورات الإنتقال

## ورشة رقم (2)

### ورشة الآثار الإجتماعية والنفسية للحرب في السودان

ورقة بعنوان

# التداعيات الاجتماعية ما بعد الحرب الحالية في السودان


إعداد

دكتور: حسن محمود ادم امير

استاذ مساعد بجامعة البحر الاحمر كلية القانون

مدير مركز دراسات الساحل

## مقـدمة:

أظهرت انتفاضة 2019 للعالم أجمع أن الشعب السوداني الذي أنهكته الحكومات الدكتاتورية والصراعات المختلفة كم هو تواق للسلام وأنه ينشد الحرية والعدالة والحكم الرشيد، إلا أنه ومن المؤسف جدا أن هذا الشعب قد حرم من هذا الحلم بسبب فشل النخب السياسية أولا وقيام الحرب اللعينة ثانيا. تركت هذه الحرب ومازالت آثاراجتماعية ونفسية تمثلت في النزوح السكاني الداخلي والخارجي وتفشي الجريمة، وخطاب الكراهية والعنصرية البغيضة، والبطالة، وفقدان التماسك الإجتماعي وهو يُعتبر رأس مال الشعوب. كشفت هذه الحرب هشاشة السودان كدولة لم تسعفها العقود التي مضت منذ الأستقلال. إن من أبرز القضايا التي تواجه الدول التي تتعافى من حروب أو صراعات داخلية هي عملية التعايش السلمي وبناء الثقة بين مكونات المجتمع المتحاربة في مرحاة ما بعد الحرب، وإن بناء السلام المجتمعي ليس خيارا سهلا كخيار إشعال فتيل الحرب،لأنه يتطلب إحداث تغييرات جذرية في سلوك الأطراف المتحاربة. ونريد هنا ان نتاول بعض من سبل معالجات هذه الاختلالات المجتمعية وذلك من ثلاثة محاوررئيسية في بناء السلام وتحقيق التوافق المجتمعي، المحورالاول يتناول اهم الاساليب والخطوات التي يمكن ان تتبع لمحاربة العنف وخطاب الكراهية، بينما يتطرق المحور الثاني للمتطلبات الاساسية لتحقيق السلام المجتمعي بعد الحرب والنزاع، ونختم القول في المحور الثالث بقراءة سريعة للتداعيات وتاثيرات الحرب على اقليم دارفوروجنوب كردفان.

### المحورالاول: نبذ العنف وخطاب الكراهية

#### مفهوم خطاب الكراهية:

- لا يوجد في القانون الدولي تعريف لخطاب الكراهية، وتعد المعايير التي يجري على اساسها توصيف ما يمكن اعتباره " خطابا مشحونا بالكراهية" امرا مثيرا للجدل ومحل خلاف. تقدم استراتيجية الامم المتحدة خطة عملها بشأن خطاب الكراهية بانه " أي نوع من التواصل الشفهي، او الكتابي، او السلوكي الذي يهاجم او يستخدم لغة ازدرائية او تمييزية بالاشارة الى شخص او مجموعة على اساس الهوية، وبعبارة اخرى، على اساس الدين او الانتماء الإثني او الجنسية او العرق او اللون او الاصل او نوع الجنس او احد العوامل الاخرى المحددة للهوية". (استراتيجية الامم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، 2019). إن خطاب الكراهية ليس مجرد كلمات عابرة، إنه سمٌّ يهدد نسيج المجتمع،

ويقوّض أسس العدل والمساواة التي تجمع البشر. فحين تتحول الكلمات إلى أسلحة تحرض على الكراهية والعنف ضد الآخرين، يصبح المجتمع بيئة خطرة، تضعف فيها روح التعايش والأمان. إن كل كلمة تزرع بذور الكراهية هي ضربة للإنسانية وحقوقها الأساسية، إذ تؤدي إلى التهميش والعزلة وتغذي التمييز، مما يجعل أثرها يتعدى الأفراد ليهدد المجتمعات بأكملها.

- تترتب على خطاب الكراهية عواقب وخيمة، ويكون أشرس عندما يُنشر عبر وسائل الإنترنت. وقد زاد انتشار خطاب الكراهية بمعدل 20% في بريطانيا وآيرلندا الشمالية وأمريكا، فضلاً عن ذلك، كشفت الوثائق الداخلية لشركة موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أن الشركة تواجه صعوبات كبيرة في رصد خطاب الكراهية وكبحه في جميع أرجاء البلدان. وبلاشك ان الحرب التي دارت ومازالت تدور رحاها في بلادنا يعتبر واحد من أهم أسبابها إنتشار خطاب الكراهية والعنصرية في اوساط المجتمع السوداني وعدم قبول الآخر. حتى نتمكن من محاربة خطاب الكراهية و بناء مجتمع أكثر تسامحًا وانفتاحًا، إليكم بعض النقاط التي نحسب انها تساهم في الحد من هذه الظاهرة الخطيرة:

**1- تعليم السلام المجتمعي:**

- ظل التعليم شعلة أمل في خضم أصوات الصراع، لينير دروب التغيير والتحول ويمهد الطريق نحو الاسلام، وان مشروع تعليم السلام الجامعي الذي تعمل فيه الان عدة جهات من خلال مراكز دراسات السلام بالجامعات السودانية ومنها جامعة البحر الاحمر والتي دربت حوالي ألف طالب وطالبة يُعتبر تجسيدا حياً لنشر قيم السلام ونبذ العنف والكراهية، وتعزيز قيم التسامح وقبول الاخر، وهذا بدوره يؤدي لإستكشاف مناهج مبتكرة ووجهات نظر نقدية واستراتيجيات عملية قابلة للتطبيق في جميع الاواساط لتساهم في تعزيز ثقافة الحوار والتفاهم والمصالحة بواسطة الاكاديميين.

تعليم السلام يُعتبر بمثابة بوصلة ترشدنا نحو عالم يُصبح فيه التعليم جسراً يربط بين القلوب والعقول، ويجعل الجيل القادم من صانعي السلام. للمساهمة في بناء السلام ومحاربة خطاب الكراهية من خلال التعليم لابد من القيام بتطويرالمناهج التعليمية وادماج مفاهيم السلام وتجريم ممارسة العنف والدعوة اليه، في محتلف مستويات التعليم .

- يُهدّد الانتشار المتسارع لخطاب الكراهية سائر المجتمعات المحلية وأنّ التعليم حصننا المنيع، يجب أن يكون محور أيّ جهود تُبذل لإحلال السلام. ومن واجبنا الجماعي أن نُمكّن المتعلّمين من جميع الفئات العمرية لتفكيك خطاب الكراهية، وإرساء أسس لمجتمعات قوامها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. يقتضي تحقيق هذه المآرب تحسين تدريب ودعم المعلّمين الذين يتصدرون محاور

التغلب على هذه الظاهرة السالبة. نشرت اليونسكو في العام 2023 دليلا بعنون "مكافحة خطاب الكراهية من خلال التعليم" لمساعدة صناع القرار على تعزيز سياساتهم العامة في هذا المجال. تعمل المنظمة أيضاً على تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز المبادئ التوجيهية المناهضة للعنصرية، وتقوم المنظمة بحث الدول الأعضاء على إيلاء الأولوية للتعليم باعتباره سبيلاً للنهوض بالمجتمعات التي تقدر الكرامة الإنسانية والسلام المجتمعي.

- أقرالمؤتمر العام لليونسكو مؤخراً توصية المنظمة الخاصة بالتربية والتعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والمتعلقة بتعليم. وتُعتبر هذه التوصية الصك العالمي الوحيد المختص بوضع المعايير التي تحدد كيف يمكن للتعليم إحلال السلام الدائم وتعزيز التنمية البشرية، وستُساهم في صقل ملامح النظم والسياسات التعليمية في العقود القادمة، بدءاً من القوانين والسياسات وانتهاءً بتطوير المناهج وممارسات التدريس وبيئات التعلم والتقييمات. فضلاً عن مبادرة عالمية لمكافحة معاداة السامية في التعليم ومن خلاله.
- - إن الأخذ بمعايير التعليم من أجل سلام الدائم تُقدّم العديد من الفرص لمعالجة الأسباب الجذرية لخطاب الكراهية، وتوعية المتعلمين من جميع الفئات العمرية بأشكاله وعواقبه عبر المنابر المتصلة وغير المتصلة بالإنترنت، وذلك من خلال تزويد المتعلمين بالمهارات اللازمة لاكتشاف أشكال الكراهية والظلم ومواجهتها، وإعدادهم لاحترام قيمة التنوع وحقوق الإنسان، وتثقيفهم لإدراك الفرق بين خطاب الكراهية وحرية التعبير.

**2. بحث ودراسة جذور خطاب الكراهية :**

- - إجراء دراسات أكاديمية تسلط الضوء على آثار خطاب الكراهية والعنصرية على المجتمعات. يمكن أن تقوم بها المراكز البحثية المتخصصة وقادة الراي والنخب الأكاديمية.
- - نشر تقارير ودراسات تساهم في فهم الظاهرة وتقديم حلول عملية لمكافحتها.
- - دراسة الأسباب الجذرية وفقًا للخبراء، فإن الصراعات العرقية والسياسية التاريخية، والسيطرة على الموارد، والتفاوت الاقتصادي هي المحركات الرئيسية لخطاب الكراهية. وقد أدت هذه العوامل لفترة طويلة إلى تغذية العداء بين الجماعات. كما تؤدي الاختلافات الثقافية وخاصة حول اللغة والدين إلى تفاقم التوترات عندما تشعر الجماعات بأن كرامتها أو مصالحها مهددة. أطلقت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية مبادرات لتعزيز التسامح، إلا أنها لم تؤت ثمارها نسبة لضعف إنفاذ

القانون، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تستخدم الجماعات ذات الانتماءات السياسية والعرقية هذه المنصات لتعميق الانقسامات، في ذات الوقت الذي يسعى فيه آخرون إلى العدالة والسلام الدائمين.

### 3. دور الإعلام في التماسك المجتمعي ونبذ العنصرية

- استخدام وسائل الإعلام لتسليط الضوء على قضايا الكراهية والعنصرية، وخلق نقاشات عامة حولها. من خلال الكتابة في الصحف والمجلات لنشر الأفكار المناهضة للعنصرية.

وإغراق فضاء وسائط التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية بالرسائل الإيجابية الداعية إلى السلام والتسامح.

- استضافة ورش عمل بشأن الصحافة المراعية لظروف النزاع من أجل مساعدة الصحفيين على تطوير القدرات الأخلاقية لتحديد مصادر النزاع ونقل الأخبار نقلًا عادلًا ودقيقًا. ويجب حث الجهات الإعلامية العمل على إبراز خطورة الفرقة والإنقسامات والتنابذ، وتوضيح مدى حجم الضرر الواقع على المجتمع وذلك عبر كافة وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمشاهدة.

### 4. تحفيز الحوار والتفاهم

- تنظيم فعاليات ورش عمل وتقديم محاضرات، والندوات، وعقد دورات تدريبية وتثقيفية تجمع بين مختلف الفئات الاجتماعية (المرأة والشباب والادارة الاهلية والفاعلين والطلاب وكافة شرائح المجتمع) لتعزيز الحوار والتفاهم بينهم. وتشجيع الحوار بين الثقافات المختلفة لتقليل الفجوات وتعزيز التعايش. وبيان مخاطر آثار خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز بين أفراد المجتمع الواحد. وهذا من شأنه يهيئ بيئة مواتية للعنف ويسبب أزمات جديدة فوق تلك التي طال أمدها في مناطق مختلفة.
- تبادل الافكار والاراء، فلابد من وجود مساحة للنقاش المفتوح، لكي نستطيع فهم بعضنا لبعض لندرك حقيقة الامور والمصالح المشتركة بين الفئات المتناحرة، ونبني عليها قواعد السلام والعيش في وئام، وما يميز بين هذه الفئات من خصائص وثقافات ليحترم من قبل الاخرين. وتعزيز قدرات مختلف الجماعات للوصول إلى الآراء والمعلومات المتعددة والتعبير عنها، وتبني الحوارات والنقاشات الصحية.

### 5. الدعوة إلى السياسات العامة والتشريعات اللازمة للتماسك المجتمعي:

- تبني الدولة السياسات العامة في هذا الصدد والمبادرات المتنوعة التي تعمل في مكافحة خطاب الكراهية، وتقديم المشورة للحكومات والمنظمات حول وضع سياسات فعالة لمكافحة العنصرية وتعزيز المساواة.

- سن التشريعات القانونية التي تجرم خطاب الكراهية والعنصرية، وخاصة القانون الجنائي وقانون جرائم المعلوماتية وغيرهما من القوانين ذات الصلة بهذا الشان، وانفاذ هذه التشريعات وتطبيقها بصورة صارمة
- تعزيز الوعي المجتمعي بالحق في الاختلاف والتعددية وابداء الرأي وذلك في الحدود المسموح بها شرعا وقانوناً. والمشاركة في مبادرات قانونية تهدف إلى حماية حقوق الأفراد والمجموعات المستهدفة. والمساعدة في الإبلاغ عن منشورات وسائل التواصل الاجتماعي التي تنشر الشائعات أو المعلومات الخاطئة.
- - تشكيل لجان للإنذار والاستجابة المبكرين على الصعيدين الوطني والمحلي لرصد خطاب الكراهية وصور التحريض على العنف. وتعزيز مساهمة القيم التقليدية الإيجابية المتوافقة مع معايير حقوق الإنسان في مكافحة خطاب الكراهية والتمييز العنصري.
- حث الجهات ذات الصلة بمكافحة الجرائم وحقوق الانسان، والمؤسسات الرقابية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني، في مضاعفة جهودها لمكافحة خطاب الكراهية والتمييز العنصري.
- مطالبة القيادات السياسية والاهلية والاعلامية والحزبية والدينية في الدولة بعدم اطلاق رسائل سالبة من شأنها يمكن أن تحرض على العنف أو العداوة أو التمييز. (ضبط خطاب المسؤولين).
- مطالبة الحكومات بضمان حقوق الاقليات وحرياتهم الأساسية في الدولة، حتى نتفادى نشؤء الغبن والتمييز بين مكونات المجتمع الواحد. والتعاون مع منظمات المجتمع المدني في حملات التوعية والمناصرة.
- دعم المبادرات التي تروج للعدالة الاجتماعية والمساواة للأفراد أو الجماعات المعرضة لخطر خطاب الكراهية. وتشجيع صانعي السياسات على اتخاذ إجراءات ضد اللغة أو السياسات التمييزية.
- تشجيع الضحايا والشهود على الابلاغ عن الجرائم المتعلقة بخطاب الكراهية. دعوة الحكومات الى سن قوانين وسياسات أفضل لمواجهة الكراهية، وتوفير الحماية التامة لحقوق الانسان في المساواة وحرية التعبير.
- خلاصة هذا الأمر فإن مناهضة ومكافحة خطاب الكراهية والعنصرية يتجاوز البحث والدراسة ليشمل التفاعل الفعَّال مع المجتمع من خلال التعليم، الإعلام، والسياسات. إن تعزيز قيم التسامح والانفتاح يتطلب جهودًا متكاملة من جميع الفئات.

**المحورالثاني: متطلبات السلام المجتمعي بعد الحرب**

**أولا: المصالحات المجتمعية**

- وضعت الوكالة السويديه لتنمة التعاون تعريفا للمصالحة الوطنية بانها:" عملية مجتمعية تتضمن اعترافا مشتركا بمعاناة الماضي وتغيير السلوك الهدام الى بناء علاقة نحو سلام مستدام" ويندرج مصطلح "المصالحة" في أطار ما يطلق علية "العدالة الانتقالية"، وقد أخذ مفهوم العدالة الانتقالية ودوافعها السياسية والقانونية والحقوقيه والانسانية يتبلور في العديد من التجارب الدولية وفي العديد من المناطق في العالم، ومنذ سبعينيات القرن الماضي وجتي الان شهد العالم تجارب عديدة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، من اهمها تجربة تشيلي والارجنتين والبيرو والسلفادوروروواندا وسيراليون وجنوب افريقيا وتيمور الشرقية وصربيا ولبنان والمغرب والبحرين.
- المصالحة الوطنية وثيقة الصلة بمفهوم العدالة الانتقالية، فالمصالحة تشكل أحد اهم اهداف منظومة العدالة الانتقالية وغايتها النهائية، والمصالحة الوطنية نتيجة حتمية في الدول التي عانت من خلافات جذرية او صراعات داخلية، وهي قد تتم بين اطياف محددة من المجتمع، او بين المجتمع ونظام الحكم، وهي تُعد من اهم مفردات أي تسوية سياسية، تنشأ علي اساسها علاقة قائمة على التسامح والعدل بين الأطياف السياسية والمجتمعية بهدف طي صفحة الماضي وتحقيق التعايش السلمي بين اطياف المجتمع كافة، وعدم تحقيقها قد يفشل هذه التسوية برمتها.
- يجب التركيز عند الجمع بين المتنافسين على العدالة التصالحية أو عمليات الحقيقة والمصالحة وليس على التسابق العدائي نحو الفوز.
- **لايمكن أن نضع قوانين خاصة للمصالحة وانما لابد من معالجة ذلك الامرفي سياق مجموعة متكاملة من الاهداف والإصلاحات والتي تتمثل فيما يلي:**

أ- تحقيق العدالة للضحايا من خلال التعويض وجبر الضرر

ب- مساءلة الجناة وملاحقتهم عبر القضاء وليس الانتقام الفردي.

ج- منع القتل والثارخارج القانون لاشخاص يشبه بانهم تعاملوا مع المتمردين سواء بواسطة افراد محسوبين على القوات المسلحة والمتمردين الذين نهجوا هذا الطريق والمواطنين انفسهم كما حصل في الخرطوم والجزيرة (حادثة الكنابي) وغيرها .

د- القضاء على الخوف من العيش المشترك

هـ - اعادة بناء الثقة في الحكومة ومؤسساتها، وخاصة الوزارات والمؤسسات الإجتماعية والخدمية (الرعاية لإجتماعية، الصحة، التعليم...الخ)

و- بناء التضامن الإجتماعي بين المواطنين.

ز- ضمانات عدم التكرار: وهذه تكون أولا بالإصلاح المؤسسي والتحول البينيوي والعدالة السياسية ونزع السلاح والدمج والتسريح وبناء القدرات.

- ثانيا: الإصلاح الاقتصادي

- يؤكد التدهور في الوضع الاجتماعي والاقتصادي على الحاجة الماسة لتعزيز المرونة الاقتصادية في السودان المجتمعات الضعيفة وبناء مجتمع واقتصاد أكثر شمولاً.
- لابد من التركيز على تعزيز استرتيجيات الحماية الاجتماعية للوصول الى المزيد من الاسرالمتضررة، وتحسين الوصول الى الخدمات لدعم تنويع سبل العيش، والحاجة الماسة لتعزيز أليات الدعم المجتمعية، واتخاذ التدابير التي من شأنها تخفيف تاثير الصدمات على الامن الغذائي، وتعزيز القدرة على الصمود للمجتمعات الريفية.
- إعادة ما دمرته الحرب من بني تحتية، وما بددته من قدرات اقتصادية، وما قوضته من قواعد الامن المجتمعي والسلم الإجتماعي.

- لابد من وضوح السياسات الاقتصادية
- محاربة الفساد وسوء إدارة الموارد
- الفقر وشرك الحرمان
- ضعف النمو الإقتصادي
- معالجة الإختلالات الهيكلية
- تدني مستويات التنمية
- عدم توازن التنمية

- **ثالثا: المساءلة القانونية والمحاسبة وحماية المدنين**

- أدت الحرب إلى تدمير جزء كبير من البينية التحتية، مثل الجسور ومحطات الطاقة والمستشفيات والجامعات والمدارس. وقد كانت أولى وسائل تدمير النسيج الاجتماعي تدمير الأحياء، والقتل الاستغلال، النهب، الحرائق، الإغتصاب وبناء متاريس على الطرق، ويصنفون الناس على حسب "

القبيلة" لقد تم اختزال الناس في هوياتهم "القبيلية" مما أدى إلى إعادة إضفاء الطابع القبلي على المجتمع.

- والمساءلة هي عملية تؤكد مسؤولية الفاعلين عن أفعالهم وقراراتهم، لتحقيق الفاعلية والجدارة بالثقة والشفافية والمصداقية والجودة وهذا يتم بواسطة:
- - كتابة التقارير للمرجعيات حسب القوانين
- - الإجابة عن أية استفسارات أو توضيحات أو تبريرات للنتائج.
- - الاستعداد لتحمل المسؤولية
- - توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق المحاسبة
- - وضوح الادوار والمسئوليات والهياكل والسياسات.
- - اعادة تاهيل الاجهزة العدلية والشرطية لبسط الامن والاستقرار ومنحها الصلاحيات الكافية للقيام بوجبها.
- - إن إقامة العدل أصعب من هدم الظلم
- - تفعيل الوسائل المحلية التقليدية لدرء النزاعات والصراعات. ومن الأمثلة على ذلك مجالس الأجاويد في دارفور (الشيوخ المحترمون والزعماء التقليديون) ومجالس القلد في شرق السودان، و(غاكاكا) في رواندا فدورهؤلاء محوري في الوساطة وفض النزاعات. ينبغي تاهيل وتطوير هذه الاليات وتزويدهم بالوسائل الحديثة والعلمية.
- - فن العيش المشترك مع الأخرين وتشارك الفضاء العمومي في ظل مؤسسات عادلة تضمن الحريات وتصون كرامة الإنسان.
- نحن في أشد الحاجة لعدد من الإجراءات والأليات والتي من شأنها تمنع التعسف والاستبداد من أجل مواجهة إرث ثقيل من الجرائم والانتهاكات الاخلاقية والحقوقية، حتى يحاسب من ظَلم ويرد الإعتبار لمن ظُلم، ونمنع عودة الاشباح والقهر والاستبداد وبغية الوصول الى المصالحة الوطنية عبر المصارحة ولكي يتم ذلك بالصورة المطلوبة لابد من إتباع الخطوات التالية:

أ- الحق في العدالة: الملاحقات القضائية والمحاسبة وحماية الشهود ومراقبة المحاكمات وغير ذلك.

ب - الحق في معرفة الحقيقة: وهذا يكون من خلال تكوين لجان التحقيق والتوثيق والارشفة وكتب التاريخ والاشخاص المفقودين.

ج - الحق في التعويض: تعويض المضرورين وتحقيق العدالة الإجتماعية والتاهيل ورد الحق والنصب التذكارية والاعتذار وإحياء الذكرى.

د- حماية الفئات والشرائح الضعيفة التي تأثرت بالحرب وطرق معالجة هذه الاثار نفسيا واجتماعيا واقتصاديا. توفير الحماية لمناطق النزوح وتامين الجوانب الانسانية فيها.

هـ - تفعيل قواعد القانون الدولي الانساني في تعقب الجناة الذين ارتكبوا الجرائم والفظائع في حق الشعب السوداني، في ولتحقيق ذلك لابد من التعاون مع المجتمع الدولي والإقليمي. ولا يمكن التصدي للجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية عبر الآليات المحلية سابقة الذكر، لأن هذا النوع من الجرائم يقع ضمن اختصاصات أنظمة المساءلة الدولية.

و- يجب إتباع نهج تكاملي إزاء قضايا المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة في الصراعات المسلحة واسعة النطاق، تتكامل الوسائل المحلية والدولية لتحقيق الهدف الأسمى وهو تحقيق السلام والعدالة مجتمعين.

**عناصر المساءلة الفعالة:**

أ- الإفصاح والإبلاغ

ب- وضع نظم وقوانين تضبط السلوك وأخلاق العمل

ج- التواصل مع الشركاء والمجتمعات

د- الإستجابة

هـ - التدقيق

و- التقييم والتطوير المستمر للأداء

ز- قوة التنفيذ.

**المحورالثالث: تأثيرحرب ابريل 2023 على الصراعات القديمة على دارفوروجنوب كردفان**

عندما اندلعت حرب دافور في عام 2003 وبرز البعد الإثني بشكل واضح في الصراع، كانت قوات الدعم السريع سواء في شكلها الحالي الذي ظهرت به عام 2013 أو في صورتها السابقة كمليشيات الجنجويد تقاتل إلى

جانب الجيش السوداني، وتلعب دوراً رئيسياً في ارتكاب انتهاكات عرقية منظمة وجرائم ضد الانسانية. تتمثل هذه الانتهاكات في في القتل الجماعي والإغتصاب والتهجير القسري، حتى وصلت هذه الفظائع والجرائم إلى التطهير العرقي على أساس اثني او قبلي. ولم تقتصر جرائم هذه المليشيا على إقليم دافور فقط بل امتدت إلى جنوب كردفان وارتكبت جرائم وفظائع مماثلة. وفي حرب المليشيا المتمردة الحالية ضد الجيش ارتكبت الجرائم والمجازر والفظائع ذاتها في عدد من ولايات السودان. ويعتقد على نطاق واسع أن أزمة دارفور بدأت كمنافسة رعناء بين الأعداد المتزايدة من البشر والحيوانات، في ظل انكماش الموارد الطبيعية وإفقار النظام البيئي.

- دارفور إقليم استراتيجي لكل من القوات المسلحة السودانية وقوات التمرد. فهو بالنسبة لقوات الدعم السريع معقل للوصول إلى الثروات المعدنية، ولبناء قاعدة قوية لتحقيق المصالح الجغرافية والسياسية، كالوصول إلى الأقاليم المجاورة الأخرى ذات الاستقرار الضعيف، واستخدام المطارات لنقل الأسلحة. ولدارفور أهمية محورية في أي انسحاب لقوات الدعم السريع من الخرطوم في حال وقوع هجوم مكثف.
- الصراع في دارفور هو اعتداء مسلح من قبل قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها ضد المدنيين. وارتكاب عدد من الإنتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي العنف المنظم على أساس النوع الاجتماعي ففي 17 أغسطس 2023، أدان خبراء حقوق إنسان دوليون بقيادة ريم السالم، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات، إستخدام الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى كسلاح حرب في دارفور (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 2023).
- للعنف في دارفور جذور عميقة في ظلم تاريخي طويل وممتد. أيقظت حرب 15 أبر يل ذكريات الفظائع التاريخية لأهالي دارفور من حرق وتدمير وتهجي ر. ولا بد من مواجهة تعقيدات هذه الحرب فهي حرب إبادة جماعية وتطهير عرقي ممنهجين ضد السكان. ويظهر ذلك من تدمير واسع النطاق للخدمات البشرية الأساسية وحرق للمنازل باستخدام روايات تجرد الآخرين من إنسانيتهم، وقد أصبح بعض الناشطين متواطئين في انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة تأييدهم لقوات الدعم السريع المتمردة. سببت عمليات تشريد البشر مشاكل جديدة على طول الحدود التي يسهل اختراقها، وتدفق الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى أيدي الميليشيات، مما يطيل امد هذه الحرب ومعانات انسان الاقليم.

- وقعت في دارفور ثلاث اتفاقيات سلام (اتفاق سلام دارفور عام 2006 أبوجا، وثيقة الدوحة للسلام في دارفور عام 2011، اتفاق جوبا للسلام في السودان الموقع في عام 2020 في جوبا) ومازالات الأزمة والنزاعات في تزايد حيث يشهد الإقليم الآن الحرب الطاحنة واستخدام المدفعية الثقيلة لقصف التجمعات السكانية والبنية التحتية المدنية الحيوية، من خدمات بشرية وإمدادات غذائية وجسور. والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين آخذة في الارتفاع.
- تعطلت سبل العيش وتوقفت المنظمات غير الحكومية الآن عن العمل أو سحبت موظفيها بالكامل بسبب مخاوف أمنية. وقد أدى تدمير الأسواق والنهب إلى شلل الأنشطة الزراعية وكذلك الانقسامات المجتمعية بين مكونات الإقليم هي الأخرى حاضرة في المشهد. إن اندلاع حرب 15 ابريل 2023 تسببت في اقليم دار فور في الجمع بين كارثة انسانية متفاقمة وازمة حقوق انسان كارثية.
- على المنظمات الدولية والإقليمية إجراء دراسة متأنية لطبيعة الصراع في السودان بدلا من اعتماد سياسات على عجل. فالقرارات التي تفتقر إلى التحليل والفهم المسبق هي سبب إخفاق الآليات الدولية والإقليمية في إيجاد حل نهائي لمسألة دارفور.
- المنظمات غير الحكومية العاملة في المجالات الإغاثية والإنسانية، وفي مجال التدريب والتوعية بقضايا حقوق الإنسان، ومجال رصد حقوق الإنسان، ليس لها تأثير كبير في أوقات الحرب، فمن الصعب على المنظمات المدنية أن تؤدي دورا فعالا في دارفور في ظل استمرار الحرب وغياب سيادة القانون وانتشار الفوضى والسلاح وهذه بدوره يخلق ازمة انسانية واجتماعية يصعب علاجها مستقبلا، ان لم يحصل تحرك سريع وعاجل الآن من قبل الحكومة والمنظمات الوطنية والاجنبية.

- هزائم المتمردين في الخرطوم والجزيرة وسنار والابيض وغيرها هو الاخر يعني انحصار الحرب في دارفور وجنوب كردفان مما يزيد من معانات انسان هذه المناطق.

- كذلك من المؤشرات الاجتماعية الخطيرة والتي بدات ظواهرها روح الانتقام والقتل الفردي والقبلي خارج القانون – كما سبق ذكره - ضد كل من وقف مع التمرد في حربه ضد الجيش او العكس فمثلا حالات المواجهات القبيلية التي ظهرت في مناطق مختلفة من كردفان بين كل من ( الشنابلة والجوامعة) و (المسيرية والرزيقات).

- وهناك توقعات متزايدة ببروز النزاعات القبلية القديمة بدوافع الحرب الحالية في عدد كبير من اقاليم السودان مثل: (دارفور، وكردفان ، والنيل الازرق) كل هذه المشكلات مبنية على خطاب الكراهية والعنصرية

وعدم قبول الاخر. ولمعالجة كل هذه الفرضيات والاختلالات الامنية ينبغي العمل بما جاء في صدر هذه الورقة من سبل محاربة خطاب ومتطلبات بناء السلام.

- فكرة إقامة حكومة موزية للحكومة الحالية في مناطق سيطرت قوات التمرد والتي ترعاها نيروبي ومن ورائها دول أخرى تعتبر مؤمرة خطيرة تحاك ضد السودان عموما واقليم دارفور وجنوب كردفان على وجه الخصوص.

## مراجع:


1 – كتاب التآمر الدولي علي السودان (محرقه عربان الشتات في العاصمه والولايات في العاصمه والولايات السودانيه) رصد وتحليل لحرب 15 ابريل 2023م ،دكتور عبدالرحيم عمر محمد ،دار الكاف للطباعه والنشر

2 – ملف السودان ،سنه من الحرب ،تدمير النسيج الاجتماعي للثوره – مقاله نشرها كل من ابرهاد يونجفر ومروان عثمان –مايو 2024م

3 – تأثير الحرب الاهليه السودانيه للاستقرار والتنميه ، مالك عبدالله المهدي،سبتمبر 2022م

4 – حوار دارفور من الحرب الي السلام والتعايش والاستقرار ،سامي سعيد- كمبالا –اغسطس 2023م

5 – اثر مرحله مابعد الصراع علي التنميه في رواندا وجنوب السودان ، الاستاذ .محمدابراهيم حجاب، د.احمد امل ،أ.د.صبحي قصوة

6 – الصراع المسلح في السودان وتأثيره علي ليبيا،د.وجدي محمد بقبق- الاكاديميه الليبيه للدراسات العليا

7 – استكشاف ابعاد الصراع في السودان، رؤيه بحثيه وتداعيات السياسه ،مصعب احمد وهاله ابوشامه

8 – عام من الصراع في السودان ،سيف كامل خطاب – مركز الخليج للابحاث

9- تحليل الصراعات، معهد السلام الامريكي

10- السلم المجتمعي المقومات واليات الحماية ( محافظة نينوى انموذجا)

محمد وائل القيسي ، مركز نون. **ورشة عمل بعنوان**